|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-22) بوخارست، 26 سبتمبر - 14 أكتوبر 2022** | |  |
|  | |  |
|  | |  |
| الجلسة العامة | | **الإضافة 24 للوثيقة 44-A** |
|  | | **9 أغسطس 2022** |
|  | | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  | |  |
| الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) | | |
| المقترح الأوروبي المشترك 27 - مشروع القرار الجديد [EUR-1]: | | |
| تشجيع مشاركة الصناعة في أعمال الاتحاد | | |
|  | | |

ADD EUR/44A24/1

مشروع القرار الجديد [EUR-1]

تشجيع مشاركة الصناعة في أعمال الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوخارست، 2022)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالمادة 1 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات التي تدرج ما يلي ضمن "أهـداف الاتحـاد": "تشجيع مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وزيادة هذه المشاركة، وتعزيز التعاون المثمر والشراكة بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء بغية بلوغ الغايات الإجمالية المنصوص عليها ضمن أهداف الاتحاد"؛

*ب)* بالمادة 3 من دستور الاتحاد بشأن "حقـوق وواجبات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات" التي تنص في الرقم 28A على ما يلي: "يحق لأعضاء القطاعات أن يشاركوا مشاركة كاملة في أنشطة القطاع الذي هم أعضاء فيه"؛

*ج)* بالمادة 21، الفقرة 2 و)، (البند 126) من دستور الاتحاد التي تدرج ضمن "الوظائف المحددة التي يختص بها قطاع تنمية الاتصالات" ما يلي: "تشجيع مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية"؛

*د )* بالمادة 19 من الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006)، بشأن "مشاركة كيانات ومنظمات أخرى غير الإدارات في أنشطة الاتحاد"؛

*هـ )* بالقرار 14 (المراجَع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الاعتراف بحقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم"، الذي يقدم مزيداً من التفاصيل عن حقوق أعضاء القطاعات وواجباتهم، مع الإشارة إلى أن هؤلاء الأعضاء "يجوز لهم المشاركة في جميع أنشطة القطاع المعني، باستثناء المشاركة في التصويت الرسمي وفي بعض المؤتمرات المخولة إبرام المعاهدات"؛

*و )* بالقرار 122 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الدور المتطور للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات"، الذي يؤكد الأهمية البالغة التي تكتسيها "ضرورة قيام الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم في هذا القطاع، بطريقة استباقية وبالتعاون فيما بينهم وباستشراف المستقبل، مع مراعاة مسؤولية كل طرف وأهدافه، عملاً على تعزيز قطاع تقييس الاتصالات وتطويره باستمرار"؛

*ز )* بالقرار 209 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد"؛

*ح)* بالقرار 68 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن "الدور المتطور لدوائر الصناعة في قطاع تقييس الاتصالات"؛

*ط)* بالقرار 71 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه وتطوُّر دور القطاع الخاص في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد"، الذي أشار إلى "النتائج الممتازة المحققة من خلال المناقشات رفيعة المستوى بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أثناء اجتماعات كبار موظفي التنظيم (CRO) وحوار قادة الصناعة (ILD)" والذي شدد على "أنه ينبغي مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة تمكينية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع أعضاء القطاع على التطوير والاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الغاية 5 من الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 (القرار 71، المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن أهمية "الشراكات" وبشأن "الحاجة إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية والمجتمعات التقنية"؛

*ب)* أن ابتكار ونمو الصناعة يتحققان من خلال بناء القدرات، ومن خلال الاستفادة من أفضل الممارسات القائمة، ومن خلال اكتساب المعرفة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعايير والتقارير التقنية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر

*أ )* بأن بعض مناطق الاتحاد تشهد، عبر جميع قطاعات الاتحاد، انخفاضاً مستمراً في مشاركة الصناعة في أعمال التقييس، مع انخفاض كبير في مستوى الوعي بالتقييس؛

*ب)* بأن التقييس لا يعتبر بالنسبة لجيل المهندسين الشباب مهنة ذات أولوية في بعض مناطق الاتحاد؛

*ج)* بأن بعض الدول الأعضاء أعربت عن رغبتها في رؤية مشاركة أوسع نطاقاً للأعضاء من دوائر الصناعة (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) في أعمال الاتحاد؛

*د )* بأن قدرة الاتحاد على توفير منصة للتعاون والتفاهم المتبادل بين الإدارات ودوائر الصناعة ينبغي أن تحظى بمزيد من الاعتراف عبر المجموعة الواسعة من أنشطة الاتحاد،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 باتخاذ تدابير للنهوض بأوجه التوافق بين الصناعة والدول الأعضاء وتعزيزها للوفاء بغايات الاتحاد وأهداف الخطة الاستراتيجية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تحديد السبل التي تمكن الاتحاد من تحقيق رؤية مشتركة للمستقبل في إطار شراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل الحفاظ على مصداقيته الدولية وتعزيزها من خلال تحديد أدوار كل من هذه الشراكات بشكل أوضح؛

- تحديد السبل التي تمكن قطاع تقييس الاتصالات من إضفاء قيمة إضافية على جميع الأطراف أو تعزيز الجودة من خلال عملية التقييس العالمية التي يضطلع بها؛

- تحديد السبل التي تمكن قطاع تقييس الاتصالات من الاستفادة من نقاط القوة الخاصة به مثل الإرسال البصري والترقيم؛

- استكشاف جدوى العمل بالاستناد أكثر إلى نهج موجه نحو المشروع، والاستفادة من أساليب عمل القطاع الخاص، لفائدة العمل المشترك بين القطاعات؛

- استكشاف الآليات اللازمة، حيثما أمكن عملياً، لبناء توافق متقدم في الآراء بين الأعضاء؛

2 باتخاذ الإجراءات الضرورية والملائمة لتنفيذ هذا القرار، من خلال ما يلي:

- تنظيم ورش عمل منتظمة بالتعاون مع دوائر الصناعة للحصول على تعليقات بشأن كيفية تحسين المشاركة في أعمال الاتحاد، مع التركيز بشكل خاص على جيل الشباب، وتقديم تقرير إلى الفريق الاستشاري لكل قطاع، وإلى المجلس وأي آلية أخرى مناسبة

- توسيع نطاق اجتماعات المديرين التنفيذيين لدوائر الصناعة الذين يمثلون وجهة نظر متنوعة عبر جميع قطاعات الاتحاد للمساعدة في تحديد أولويات ومواضيع التقييس وتنسيقها وتقديم تقرير إلى الفريق الاستشاري لكل قطاع، وإلى المجلس وأي آلية أخرى مناسبة.

3 بإنشاء "فريق استشاري لدوائر الصناعة" يتألف من مجموعة واسعة من المديرين التنفيذيين لدوائر الصناعة لتقديم المشورة والتوجيه بشأن المبادرات من أجل تحسين مشاركة الصناعة في أنشطة الاتحاد وتعزيز الشراكات بين أعضاء الاتحاد من دوائر الصناعة والدول الأعضاء، وتقديم تقرير إلى المجلس،

يدعو مجلس الاتحاد

1 إلى تقديم أي توضيحات إضافية لدعم تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى دراسة وبحث كيفية تهيئة بيئة هيكلية من شأنها أن تحسن إشراك الصناعة ومشاركتها في جميع قطاعات الاتحاد؛

3 إلى النظر في ناتج "الفريق الاستشاري لدوائر الصناعة"،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات والمنتسبين (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) والهيئات الأكاديمية والمشاركين الآخرين في أعمال الاتحاد

إلى تقديم مساهمات داعمة لهذا القرار بشأن السبل التي تمكن من تحسين إشراك الصناعة ومشاركتها إلى الفريق الاستشاري لكل قطاع، وإلى المجلس وأي آلية أخرى مناسبة،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد

إلى إبلاغ دوائر الصناعة لديها بهذا القرار ودعمها وتشجيعها على الانضمام إلى الاتحاد والمشاركة في أنشطته.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ